

جميل هلال

معاني تدمير مخيم اليرموك

أظهر اقتحام تنظيم "داعش" لمخيم اليرموك في بداية نيسان / أبريل الماضي، مستوى التنسيق بين التنظيمات المتطرفة وتقاطع المصالح بينها وبين النظام. لكن هذا التطور الذي شهده اليرموك، لم يكن خارج سياق مجريات الحرب الأهلية في سورية، والنهج التدميري لأشكال التعايش التي كانت قائمة في المنطقة، ولا خارج سياق الانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية.

فما جرى ويجري في المخيم لا يخرج كثيراً عن سياق ما هو جارٍ في المنطقة من تدمير للعمران، بل لأشكال التعايش كلها، ذلك بأن اليرموك مثل التعايش التكافلي بين الفقراء الفلسطينيين والسوريين. كما أن ما جرى فيه ليس خارجاً عن سياق ما يجري في الحقل السياسي الفلسطيني، وخصوصاً بعد التشطي الذي بات يعاني جرّاءه، وبعد انكشاف تجمعات الشعب الفلسطيني أمام مختلف أشكال التسلط والإفقار والتمييز والتهميش القسري. واليرموك ليس المخيم الأول الذي يتعرض للاجتياح والتدمير والتكثيف والتهميش، فقد سبقه إلى ذلك قرى ومدن فلسطين في سنة ١٩٤٨، وكذلك مخيم تل الزعتر في سنة ١٩٧٦. وتدمير اليرموك وتهميش سكانه يذكّرنا بالحرب ضد مخيمات بيروت في

من نتائج الحرب على مخيم **كان** اليرموك في النصف الثاني من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ هجرة معظم سكانه إلى أحياء داخل سورية، وإلى دول عربية مجاورة، وتعريض المئات أنفسهم للموت غرقاً، بحثاً عن فرص حياة أفضل في أوروبا. واقتحام المخيم من طرف قوات "داعش" في بداية نيسان / أبريل الماضي، والذي بدأ من أحياء ملاصقة، كشف النقاب عن التقارب بين التنظيمات السلفية التكفيرية، وتحديداً بين "داعش"، و"النصرة" التي تشارك في السيطرة على أجزاء من المخيم بالتنسيق مع مجموعات سلفية صغيرة ترفع شعارات دينية مختلفة ليس بينها الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ولا الكرامة الوطنية.

انطفأ بسرعة) بما يجري للمخيم إلى سببين رئيسيين: الأول، موقع المخيم القريب جداً من قلب العاصمة دمشق (مقر النظام السوري الحليف لإيران)، والثاني، اقتحامه من جانب تنظيم "داعش" التي يشنّ تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة حرباً ضده بعد أن شكّل هذا التنظيم دولته في العراق وسورية ويهدد بالتوسع إلى دول أخرى.

واجتياح المخيم من طرف تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش") المتحالف مع "جبهة النصرة" (ذات الارتباط بتنظيم القاعدة) تم بينما كانت السعودية تقود تحالفاً ضد الحوثيين في اليمن (المدعومين من إيران)، وفي الوقت الذي جرى التوصل إلى إطار توافق للحل بين إيران والولايات المتحدة. ومعروف أن التنظيمات السلفية تتلقى دعمها الأكبر من منطقة الخليج. وهناك بعض التقديرات بأن جهوداً بُذلت وتُبذل لـ "رأب الصدع" بين التنظيمين السلفيين التكفيريين ("الناصرية" و"داعش")، أو تحييد خلافاتهما والتوحد في مواجهة "الزحف الإيراني" الذي تخشاه دول الخليج. ويشاع عن محاولات لم تنقطع، لإقناع "الناصرية" بضرورة "فك ارتباطها" الرسمي بالقاعدة، بهدف إعادة تأهيلها لقيادة المعارضة السورية المسلحة والمعتدلة ضد النظام السوري، كما أن هناك خشية من توسيع سيطرة "داعش" المتحالفة مع "الناصرية" على سورية بكل ما قد يترتب على ذلك من انعكاسات تطال أوضاع عدة دول في المنطقة وخارجها.

ويعود السبب الثاني إلى وجود مصلحة لأطراف دولية وإقليمية في إنهاء وجود مخيم اليرموك (المعروف بعاصمة الشتات) بما يحمله من إضعاف للقضية الوطنية الفلسطينية، ولوجود فلسطيني نشيط في

ثمانينيات القرن الماضي، وتهجير الجوالي الفلسطينية المقيمة في الكويت وليبيا والعراق في تسعينيات القرن الماضي، وما شهده نهر البارد في أواخر العقد الماضي. وما تعرّض له مخيم اليرموك ليس خارج سياق ما يتعرض له الشعب السوري وشعوب عربية أخرى من مشاهد تهجير وتنكيل وإفقار يتداخل في تكوينها المحلي بالإقليمي بالدولي، مع ما يرافق ذلك من تحلل الدولة إلى مكونات ما قبل وطنية بعصبياتها الدينية والطائفية والإثنية، ومن تنكّر لكل ما ينتمي إلى المواطنة وقيم الحداثة بما هي قيم مساواة وحرية وعدالة. وتدمير مقومات الدولة الديمقراطية الوطنية هو السمة الرئيسية للتحوّلات التي تسارعت بشكل ملحوظ في إثر الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المدن العربية مطالبة بدولة الرعاية الديمقراطية المستندة إلى حقوق المواطنة بمضمونها الإنساني التحرري. وهنا يحق التساؤل عن سبب الصخب الإعلامي الواسع لاجتياح اليرموك من طرف "داعش" مع أنه لم يكن قد بقي فيه سوى جزء ضئيل من سكانه الفلسطينيين والسوريين (وهو من أكبر المخيمات الفلسطينية)، وبعد حصار قام به النظام، وما زال يمتد منذ أكثر من عامين. وهذا الصخب الإعلامي شمل الصحافة بجميع مستوياتها وأشكالها المحلية والعربية والدولية، كما شمل الأمم المتحدة بأمينها العام ومجلس أمنها، وجامعة الدول العربية، ومسؤولي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وعدداً آخر من المؤسسات الدولية الإغاثية.

تداخل المحلي بالإقليمي والدولي

يعود الاهتمام الإعلامي الواسع (والذي

وإخراجهم من المخيم، وفي المعطيات الحالية لا بد من حل عسكري" (المصدر نفسه).

في مقابل ذلك، سارعت أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير - فيما بدا رداً على تصريحات موفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى دمشق، إلى إصدار بيان يرفض الحل الأمني، ويشدد على رفض المنظمة الانجرار إلى أي عمل عسكري، مهما يكن نوعه أو غطاؤه. وشدد البيان على موقف المنظمة الدائم برفض "زجّ شعبنا ومخيماته في أتون الصراع الدائر في سورية الشقيقة"، وعلى رفضها أن "تكون طرفاً في صراع مسلح على أرض مخيم اليرموك، بحجة إنقاذ المخيم الجريح"، وأنها "ستعمل من أجل وقف كل أشكال العدوان والأعمال المسلحة، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، خاصة وكالة الغوث الدولية وكل الأطراف التي لها مصلحة في عدم جر المخيم إلى مزيد من الخراب والويلات" (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، "وفا"، ٩ / ٤ / ٢٠١٥).

وأعلن أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح"، أمين مقبول، أن الحركة "مع المبادرات السلمية لحل قضية مخيم اليرموك، وإذا لم تنفع وتأتي بالنتيجة فإن الحركة مع الحل العسكري، سواء أكان ذلك من خلال النظام السوري أو التنسيق مع القوات الفلسطينية من كل الفصائل وجيش التحرير الفلسطيني، للتدخل وحماية اللاجئين الفلسطينيين في اليرموك" (وكالة "معاً" الإخبارية، ١٢ / ٤ / ٢٠١٥).

وتبنّى عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، اللواء توفيق الطيراوي، موقفاً مشابهاً، فدعا الفلسطينيين في سورية ولبنان إلى التوجه إلى اليرموك للقضاء على "داعش" و"النصرة". واعتبر عضو

العاصمة السورية وتشجيت لهذا الوجود، ثم إنهاء مسؤولية "الأونروا" تجاه سكانه من الفلسطينيين، وما قد يتركه ذلك من تهميش لحق العودة.

افتقار مواقف الطبقة السياسية

الفلسطينية إلى المعنى

ربما يفسر التداخل بين المحلي والإقليمي والدولي بعضاً من حالة الارتباك في مواقف النخبة السياسية الفلسطينية إزاء ما يجب عمله لنجدة المخيم المنكوب: فقد تباينت هذه المواقف بين "النأي بالنفس" وإبعاد المخيم عن الصراع الجاري في سورية، وبين مشاركة النظام عسكرياً في السيطرة على المخيم، وبين الاستمرار في مواجهة النظام سياسياً وعسكرياً. وظهر هذا التباين بشكل صارخ في إثر زيارة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وموفد السلطة والرئاسة الفلسطينية لدمشق، أحمد مجدلاي، في نيسان / أبريل الماضي، وإعلانه - بعد اجتماعه بالفصائل الفلسطينية الموجودة هناك ولقائه بالقيادة السورية - في مؤتمر صحفي في العاصمة السورية أن اجتياح "داعش" للمخيم أطاح بالحل السياسي، ولم يبق أمام الفلسطينيين سوى الحل الأمني الذي "تراعي فيه الشراكة مع الدولة السورية صاحبة القرار الأول والأخير في الحفاظ على أمن المواطنين" ("السفير"، ٩ / ٤ / ٢٠١٥). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النظام السوري لم يعطِ محاربة المسلحين الموجودين داخل اليرموك أولوية سوى في الفترة الأخيرة حين أعلن وزير الدولة السورية لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر في ٨ نيسان / أبريل المنصرم، أن "الأولوية الآن لدحر المسلحين والإرهابيين

اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عباس زكي، أن "الالتباس في الموقف من الأحداث الجارية في سورية الشقيقة كان جائزاً في بداية الأزمة [...]، وذلك انسجاماً مع التأكيد على أن حركة 'فتح' لا تتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية عندما يكون الخلاف داخلياً بين أبناء الشعب الواحد، لكنه لن يكون مقبولاً بعد أن تكشف خيوط المؤامرة [...] وثبت في سياقها أن سورية الشقيقة تعرضت وما زالت تتعرض لعدوان خارجي تشارك فيه ثمانون دولة أجنبية... لذلك لن تقف حركة 'فتح' مكتوفة الأيدي عندما يكون العدوان أجنبياً" (المصدر نفسه، ٢٠١٥/٤/١٣).

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فدعت "كافة الفصائل الفلسطينية إلى الوقفة الجادة والمسؤولة أمام ما ترتكبه داعش من مجازر في مخيم اليرموك"، داعية إلى "تحرير المخيم من كل العصابات الإرهابية وفك الحصار عنه وقطع الطريق على تدميره وعودة المهجرين إلى بيوتهم داخل المخيم وتحييده كلياً عن مفاعيل الأزمة السورية حفاظاً على بوصلة نضالنا نحو فلسطين". كما دعت إلى "تشكيل قوة مشتركة من الفصائل الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني"، مؤكدة "ضرورة ترجمة الموقف الفلسطيني الموحد السياسي والميداني بهدف تحرير المخيم وطرد العصابات الإرهابية وعودة أهله إليه ليعود كما كان سابقاً خالياً من السلاح والمسلحين" (المصدر نفسه، ٢٠١٥ / ٤ / ٩).

وأوضحت حركة المقاومة الإسلامية ("حماس") أن اتصال رئيس مكتبها السياسي (خالد مشعل) بقيادات من الجبهة الشعبية - القيادة العامة كان بهدف "تأمين إخراج أهالي المخيم منه حقناً

لدمائهم. وجاء هذا الاتصال في سياق جملة من الاتصالات التي أجرتها قيادة الحركة مع العديد من الأطراف من أجل تحييد المخيم من أي صراعات وحقق الدم الفلسطيني" (موقع "حماس" الرسمي في الرابط الإلكتروني التالي: <http://hamas.ps/ar/post/2142/>). وكان بعض أطراف السلطة الفلسطينية قد اتهم حركة "حماس" بالتسبب بحصار المخيم من خلال دعمها كتيبة "أكناف بيت المقدس" التي أكدت الحركة أن لا علاقة لها بها. ويشار إلى أن هذه الكتيبة كانت قد تصدت لتنظيم الدولة الإسلامية ("داعش") عند اقتحامه المخيم، وأنها سبق أن قاتلت إلى جانب فصائل المعارضة السورية.

وخلال كلمة ألقاها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، خلال اجتماع لأعضاء من المجلس الوطني عُقد في عمّان بتاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠١٥، شدد على أهمية عدم زجّ المخيم في دائرة الصراع داخل سورية مجدداً، وأوضح أنه تدارس مع رئيس اللجنة التنفيذية دعوة المجلس المركزي للمنظمة إلى عقد جلسة طارئة بشأن الوضع في المخيم. أما نائبه تيسير قبّعة فقال في الاجتماع ذاته أنه حثّ الرئيس السوري على التدخل لوقف ما يتعرض له أبناء المخيم من استغلال، وأن الأسد طالب بقرار فلسطيني يوفر له الغطاء لدرء توجيه اتهامات إليه، بينما أشار عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة "فتح"، صائب عريقات، إلى أن "مسؤولية حماية وتوفير الحاجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك في سورية وباقي مخيمات اللجوء الفلسطيني تقع على عاتق المجتمع الدولي والأمم المتحدة، حيث إن

و"النصرة" بفترة غير قصيرة، ولهذا نجد من يبرر لجوء بعض الفلسطينيين إلى السلاح بعد وقوعهم بين فكيّ قوات النظام وقوات المعارضة السلفية التكفيرية، وبعد أن أصبح المخيم، بكل سكانه، هدفاً لنيران النظام، وبعد أن تشتت الفلسطينيين في أربع رياح الأرض، في أوضاع شديدة البؤس، وحوصر المخيم نفسه، وعانى الذين آثروا البقاء والموت على الهجرة الثانية أو الثالثة والمهانة، حصاراً خانقاً. أما الذين تمكنوا من النزوح عن المخيم فلم يعودوا يجدون ملاذاً عربياً لهم بعد أن أغلق كل من لبنان والأردن ومصر أبوابه أمامهم.

قيادة ليست ذات صلة

إن السبب الفعلي لارتباك النخبة السياسية الفلسطينية لا يعود إلى تجربتها مع النظام السوري بقدر ما يعود إلى حالة التفكك التي أصابت الحقل السياسي الوطني في إثر فشل مشروع بناء دولة وطنية فلسطينية، والافتقار إلى حركة وطنية فلسطينية توحد المؤسسات الوطنية والقيادة والاستراتيجية. وهذا ما يفسر الارتباك في المواقف، كما يفسر انكشاف مكونات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية وفي الشتات أمام التهجير والتهميش والتنكيل: من غزة، إلى القدس، إلى فلسطيني ١٩٤٨، إلى المعازل المحاصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر، إلى مخيمات اللجوء.

إن ارتباك موقف النخب السياسية، واختزال تحركها إلى المناشآت الإعلامية والعمليات الإغاثية الاستعراضية، لا يخرجان عن كونهما تعبيراً عن العزلة السياسية للنخب السياسية الفلسطينية عن شعبها، وعن

قرار إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أكد على هذه المسؤولية إلى حين حل مشكلة اللاجئين من كافة جوانبها" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٤ / ٤ / ٢٠١٥).

وقد يعيد البعض الارتباك في موقف النخب السياسية الفلسطينية إلى التجربة مع النظام السوري منذ بداية سبعينيات القرن الماضي؛ ففي حين عومل الفلسطينيون في سورية أفضل ممّا عوملوا به في أي بلد عربي آخر، وكان هذا قبل حكم حزب البعث للبلد، واستمر إلى ما بعد ذلك، إذ تمتعوا بحقوق مدنية كاملة، إلا أنه يصعب إغفال ما جرى لمخيم تل الزعتر في سنة ١٩٧٦، و"حرب المخيمات" في ثمانينيات القرن الماضي، لأن سورية في الحالتين كانت تتحكم عسكرياً فيما يجري في لبنان.

علاوة على ذلك يصعب إغفال دور الحزب الحاكم في سورية في تغذية الانشقاقات في صفوف منظمة التحرير، وسعيه للسيطرة عليها، كما يمكن استذكار تصريحات من مسؤولين سوريين ألقّت مسؤولية بدايات الحراك الشعبي في سورية على عاتق مخيميّ اللاذقية ودرعا، وعلى دور الفصائل الفلسطينية التابعة للنظام في إقحام الفلسطينيين فيما يجري في سورية. وفي السياق نفسه نجد أن مسؤولين كباراً في النظام اتهموا الفلسطينيين بالإساءة إلى الضيافة السورية، لكن هذا لا يعني أن الفلسطينيين في سورية لم يتعاطفوا مع الحراك الشعبي السوري قبل أن تدخل عليه قوى أصولية تكفيرية وسلفية متعددة المرجعيات والأهداف، ومن هنا إطلاقهم شعار "واحد واحد الشعب السوري والفلسطيني واحد". ولا بد من تذكّر أن المخيم تعرّض للقصف من جانب قوات النظام والقوى التابعة له قبل "داعش"

فقط، تخصص لغايات إغاثة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك". وهذا الإجراء لا يختلف من حيث الشكل والمضمون عن نداء "الأونروا" لجمع ٣٠ مليون دولار "لتقديم مساعدة كفيّة بإنقاذ حياة ١٨,٠٠٠ مدني من اليرموك، بينهم ٣٥٠٠ طفل، إلى جانب أولئك الذين تضرروا جراء النزاع والتشرد في المناطق الأخرى"، وأن هذا يشكل جزءاً من نداءها "لتوفير دعم إنساني حيوي لما مجموعه ٤٨٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سائر أرجاء سورية، ولأولئك الذين نزحوا إلى لبنان والأردن" (الموقع الإلكتروني للأونروا، ١٧ / ٤ / ٢٠١٥). إن مضمون إجراءات السلطة الفلسطينية و"الأونروا" وبقية مؤسسات الإغاثة الدولية، يدور في سياق اختزال قضية شعب تتواصل نكبته وتشريده والتنكيل به إلى قضية إغاثة تتكرر كلما دعت الحاجة إليها، وهذا في حين كان أهالي مخيم اليرموك يعتصمون داخل المخيم، مطالبين منظمة التحرير الفلسطينية بحمايتهم ووقف تدمير مخيمهم. وما يجري التستر عليه من الطبقة السياسية الفلسطينية هو مسؤوليتها عن تغيب المؤسسات الوطنية التمثيلية الجامعة، وافتقادها استراتيجيا وطنية تشترك فيها مكونات الشعب كله، داخل فلسطين التاريخية وخارجها، في النضال من أجل حقوقها المدنية والاجتماعية والوطنية. لقد شلت المؤسسات الوطنية وفقدت الحركة السياسية الفلسطينية سماتها التحررية، بل إن التنافس بات يدور بين سلطتي حكم ذاتي، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في غزة، وكتاهما تحت سيطرة استعمار أمريكي مباشر. فقد باتت حركة "فتح" أقرب إلى شلل متنافسة من كونها حركة سياسية موحدة القيادة والبرنامج والتنظيم

عجزها - بمختلف تشكيلاتها - عن التأثير في مجرى الأحداث، وإهمالها المخيمات بما فيها اليرموك. ومن هنا التخط بين دعم العمل العسكري بقيادة جيش النظام، أو استجلاب قوات فلسطينية من لبنان من دون دراسة كيف يمكن أن يحمي ذلك من بقي في المخيم من الموت قتلاً أو جوعاً أو غرقاً، وبين دعوات "تحييد" المخيم عن القتال الجاري داخله وفي محيطه، ومن دون توضيح كيف سيوفر إجراء كهذا الحماية لمن بقي في المخيم، ولا كيف سيتيح عودة مهجريه. وفي الواقع، فإن لا تأثير فعلياً لهذه المواقف والمناشدات، كما أن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في المخيمات وخارجها لا تلتفت إليها. إن أقصى ما تستطيعه القيادة الفلسطينية، ومعها عدد من مؤسسات المجتمع المدني، هو تحويل اليرموك من شأن سياسي وطني وقومي إلى شأن إغاثي، وهو بالضبط ما حدث إزاء الحرب العدوانية على قطاع غزة، إذ تحول الموضوع إلى إعادة أعمار ما دمرته إسرائيل، وليس باعتبار العدوان جريمة قتل جماعي مستمرة، وهو ما يجري في القدس إزاء التطهير العرقي البطيء للفلسطينيين هناك، إذ تم تحويل الأمر إلى مجرد الحفاظ على المقدسات الدينية، وهو ما يجري في الضفة الغربية حيث يُختزل الموضوع إلى مجرد احتلال وليس إلى استعمار استيطاني عنصري متواصل منذ عقود طويلة. وهكذا تحول الموضوع من جريمة ضد الإنسانية ومن حرمان من وطن، ومن حق العودة إليه، إلى موضوع إغاثي يُختزل بجمع التبرعات، وبإصدار "مرسوم رئاسي" بحسم أجرة يوم عمل واحد من رواتب "موظفي دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية المدنيين والعسكريين كافة، ولمرة واحدة

والتهافت والهزيمة. وما يسري على مخيم اليرموك يسري بشكل أو بآخر على بقية المخيمات وتجمعات الشتات، كما على أبناء الضفة وغزة والقدس وفلسطينيي الجليل والنقب والمثلث. لذا لا مفر من عودة الناس إلى مشهدهم بعد أن حُجِّبوا عنه طويلاً، كي يعيدوا بناء حركتهم الوطنية التحررية الانعتاقية بدلاً من الجري وراء وهم "دولة بقايا" تحت سلطة الدولة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية. إن عودة الناس إلى حقل السياسة يعني مشاركتهم في إعادة بناء حركة تحررية على أسس ديمقراطية تمثل وتشرك جميع مكونات الشعب الفلسطيني في صراعها من أجل حقها في تقرير المصير، وهذا أمر لا بد من أن يتم إدراكه ليصار إلى تداركه على الرغم من التشاؤم المرعب الذي يثيره المشهد الفلسطيني الحالي والواقع العربي القائم. ■

(وهذا من أسباب خسارتها في انتخابات طلاب جامعة بيرزيت في نيسان / أبريل الماضي)، بينما أصبحت حركة "حماس" تعيش مأزقاً سياسياً وفكرياً لا تُحسد عليه (ومن هنا الانشغال ليل مساء بتأمين رواتب موظفيها)، أما اليسار بتشطبه فأضحى من دون صوت ولا وزن. وباتت إسرائيل تجد فيما يدور حولها في المنطقة من حروب واقتتال وتدمير ذاتي، خير ما يخدم كياناتها وإعادة تنظيم استعمارها بما يتلاءم مع "يهودية" الدولة الإسرائيلية ويبعدها عن الضغوط الدولية.

والذين يغيبون عن الرواية هم أبناء المخيم وبناته، من بقي ومن هاجر (ومنهم من وصل إلى البرازيل)، وجلهم من المعذبين الذين فقدوا أمسهم والطريق إلى غدهم بعد أن حاصرهم الموت والدمار والجوع، أما من يحضر في الرواية فهم رموز للخيبة

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

دراسات في الدين والتربية وفلسطين والنهضة تكريماً للدكتور هشام نشابه

تحرير: محمود سويد وماهر الشريف

٣٢٩ صفحة ١٢ دولاراً